

بالأوامر والنواهي الشرعية ، هو أيضاً واقع تحت تأثير وسيطرة مجموعة الميول والنوازع والغرائز والاتجاهات النفسية المختلفة التي خلقه الله بها . . . .

فما الفرق في الأمر سواء كانت هذه المعارف عقلية أو شرعية وجبت بالأولى أو

الآخيرة ١٤

أود أن أؤكد على أنه لا يمكن خلق عملية فصل داخلي ، بين الإنسان كنفس والإنسان كعقل ، فكلاهما شيء واحد ، وما يصدق على أحدهما يصدق على الآخر ، والإنسان يفكر بمجموع ما هو نفس وعقل . والذي يضبط الأمور عنده هو ما يعرفه من ضرورات وبديهيات مضافاً إليه - كمنهج - النظر والاستدلال .

وبعد ، قد يرجع رأي الغزالي في هذه المسألة إلى أسباب كثيرة ، منها اعتقاده للمذهب الأشعري ، ومنها كذلك اتجاهه في آخر عمره إلى التصوف ، وكذلك قوة حجاجه العقلي على ما يعتقد دون النظر لاعتبار ما يناصره ، وقد فعل مثل ذلك مع الفلاسفة في التهافت ، على اعتبار أن كل ما يعنيه هدم مذهب الخصوم !

إلا أن الثابت من مذهب الأشاعرة في مسائل العدل والحكمة ، أنهم قد تجاوزوا حد العقل والشرع في أمور كثيرة ، وغلبت عليهم الصورية واللفظية ومناصرة المذهب ، وإن بدى من متأخريهم التقرب من أهل السنة والسلف ، وظهر اتجاه معتدل منهم ينبذ التحكك العقلي ، وتبنى أمور لا يساندها الشرع ولا العقل .

فما الأدلة التي تثبت كون التقييح والتحسين عقلياً كما هو شرعي ولا فرق بين العقل والشرع في هذا ، لأن الشرع دل على الأول ، وأثبتته ، وكون الثاني لا حقيقة له دون الأول !!

\* \* \*